

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا

السودان أنموذجاً

إعداد الباحثة: رنين حاتم عابدين

تموز 2020

المقدمة

تعتبر مشاركة الصين في أفريقيا مؤخراً واحداً من أكثر الموضوعات تحدياً للجدل الأكاديمي المعاصر، وقد حاول العديد من الباحثين والخبراء شرح الميزات والأهمية والآثار المستقبلية لوجود الصين المتنامي في القارة، إما من خلال الترحيب بحماس باستثمارات بكين الضخمة ومنحها ومشاريع البنية التحتية كمصدر لأمل جديد للقارة، وإما عن طريق التحذير المريب حول دوافع المصلحة الذاتية الكامنة وراء الشراكة الصينية الاستعمارية الجديدة، الأمر الذي خلق توجهين: الأول يقول إن الصين تعمل على إشراك معظم البلدان الأفريقية في علاقة متبادلة المنفعة من شأنها أن تعزز الاقتصاد الأفريقي. أما الثاني، فيطرح أن بكين تستنسخ نفس الديناميات الاستعمارية التي تميز بها الاحتلال الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، من خلال استغلال التربة والموارد الطبيعية الأفريقية على حساب الاستقلال السياسي والاقتصادي للقارة على المدى الطويل.

مراجعة الأدبيات

تستعرض الباحثة الدراسة الأولى التي جاءت بعنوان "تطور العلاقات السودانية الصينية 1959-2009" للمؤلف عبد العزيز نور، ونشرت عام 2013 في مجلة الدراسات الإنسانية- كلية الآداب والدراسات الإنسانية- جامعة دنقلا- السودان.

تحدث فيها الكاتب حول جذور العلاقة بين الصين والسودان ومدى أهمية ارتباطهما، حيث بدأ الحديث حول كيفية نشوء العلاقة بين البلدين، والتحولت التي طرأت على مسار العلاقة منذ عام 1959 حتى العام 2009، مروراً بأهم الأحداث التاريخية التي أثرت بشكل مباشر على العلاقة بين البلدين خلال الفترة التاريخية السابقة، والتغيرات التي طرأت على الأنظمة السياسية في كلا البلدين، والدور الذي لعبته في تغيير مسار العلاقة. وركز على المجالات الرئيسية التي تحكم العلاقة، والمتمثلة في التعاون الاقتصادي، والتجاري، والسياسي، إضافة إلى التعاون في المجالات الدولية.

أما الدراسة التالية، فكانت بعنوان "أفريقيا في الصين: السياسة الخارجية"، للمؤلف يون صن، وصدرت عام 2014 لصالح مركز هنري ستيمسون.

وتحدث فيها الكاتب حول الأهمية الكبيرة لأفريقيا، ومصالح الصين الرئيسية فيها، التي تمثل أبرزها في المصالح السياسية التي تسعى الصين لتحقيقها، إضافة للمصالح الاقتصادية التي تعتبر من المبررات الرئيسية للتغلغل، ناهيك عن المصالح السياسية والأمنية. كما أنه تطرق في أحد فصوله إلى تحليل رسم السياسة الخارجية للصين في أفريقيا، إضافة إلى أهم مراحل علاقاتها السياسية وما يرتبط بها من العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا. وختم دراسته بالتحديات التي تواجه سياسة الصين الخارجية في أفريقيا، والمساعي الاقتصادية الضيقة للصين، وغياب إستراتيجيتها داخل أفريقيا، وما يرتبط بها من الصراعات البيروقراطية الداخلية وأوجه القصور الحكومية في إدارة العلاقات الاقتصادية مع أكثر الدول أهمية في أفريقيا.

وهذا يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

على الرغم من كل هذه الاعتبارات، فإن وجود الصين في القارة الأفريقية بعيد عن أن يكون ظاهرة استعمارية جديدة، وذلك لخلو ماضيها من الإرث الاستعماري، إضافة إلى أنها لا تزال تصنف على أنها دولة من دول العالم النامي، ما يجعلها شريكاً مغرباً للأفارقة. يضاف إلى هذا سعي الصين المستمر لبروزها كقوة عالمية من خلال نموها الاقتصادي المتسارع والضحخ، الأمر الذي يحتاج إلى موارد طبيعية هائلة، على رأسها النفط، الأمر الذي دفع بالصين للبحث عن مصدر جديد للنفط بعيداً عن المصادر المعروفة في الخليج العربي وروسيا. ومن هنا، وجدت الصين في أفريقيا بشكل عام، وفي السودان بشقيه الشمالي والجنوبي، مصدراً للذهب الأسود.

وهنا، يطرح التساؤل التالي:

هل استطاعت الصين النجاح في تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية ضمن سياستها الخارجية تجاه أفريقيا، وتحديدًا السودان؟

ويطرح هذا البحث فرضية مفادها:

لقد استطاعت الصين النجاح في تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية من خلال استخدام العديد من الوسائل والأدوات الدبلوماسية والاقتصادية التي صنعت لها مكانة فريدة في القارة الأفريقية بشكل عام، والسودان بشكل خاص، وأن إدارة الصين للعلاقات مع السودان وجنوب السودان تقدم مثلاً ملموساً على مشاركة جمهورية الصين الشعبية المتزايدة في البلدان الأفريقية. ويتضح ذلك من الأدوار التي قامت بها الصين على المستوى السياسي، وخاصة فيما يتعلق بالتدخل في الأزمات التي نشبت في السودان. ونجحت الصين في إقناع الأفارقة بأنها الشريك الإستراتيجي الوحيد.

الإطار النظري:

هناك العديد من النظريات في حقل العلاقات الدولية، سعت كل منها إلى تقديم تفسير منطقي للعلاقات بين الدول، والأسس التي تقوم عليها تلك الدول. ولعل أبرز هذه النظريات النظرية الواقعية، التي تتربع على قمة هرم النظريات الوضعية في مجال العلاقات الدولية، حيث اتخذت هذه النظرية من الدولة وحدة أساسية للتحليل، إضافة إلى اعتبار القوة بمثابة حجر الزاوية في العلاقات بين الدول (حسين 2016، 126). وحسب منظري الواقعية، فإن الغاية الأسمى التي تسعى الدول إلى تحقيقها هي البقاء، وسعيها لتولي مكانة مرموقة بين باقي الدول، فإمكانية الدولة لتحقيق ما تصبو إليه لا يمكن أن تصل إليه إلا بامتلاكها للقوة. والقوة المقصودة هنا لا تقتصر فقط على القوة العسكرية، وإنما أيضاً تمتد لتشمل القوة الاقتصادية.

وبالتالي، يعتمد هذا البحث على النظرية الواقعية التي ترى أن مصلحة الدولة يمكن التعبير عنها بمفهوم القوة، والنفوذ، والمصلحة العامة، التي تضمن لها المحافظة على مصالحها بالطرق التي تراها ملائمة، وبما يتوافق مع أي تصرف أو قرار ينتج عن القادة السياسيين ويكون الهدف منه تحقيق المصلحة القومية لبلادهم، من خلال استخدام التوجهات التي تتلاءم مع المصلحة القومية للبلاد (النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية، الموسوعة السياسية، 2017). إلا أن الوضع يختلف في الحالة الصينية في السودان، نظراً لإيمان القادة الصينيين بضرورة التركيز على تقديم المساعدات للدول الأخرى من باب التنمية والمنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

وتتحدث هذه الدراسة عن أهم ميزات أدوات السياسة الصينية التي تحدد انطلاقة من المصالح الأساسية للشعب الصيني، وسعيها لتوفير بيئة دولية تلائم تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح والعمل على دفع عملية التنمية، إضافة إلى استعراض المبادئ الرئيسية التي ترتكز عليها أدوات السياسة الخارجية الصينية المبنية على الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي الصينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادتها، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والمصالح المشتركة مع الدول، من خلال دراسة النموذج السوداني.

ومن هذا المنطلق؛ سنتناول الباحثة من خلال الدراسة موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وأهدافها، وسيتم إلقاء الضوء على أبعاد الاهتمام الصيني بالسودان، والدور الذي لعبته في دفع عملية التنمية، ونجاحها في تحقيق مصالحها فيها.

السياسة الخارجية الصينية

إن الصورة النمطية للصين هي أنها دولة ذات نظام مغلق وشمولي، يسيطر عليها الحزب الواحد (الحزب الشيوعي). إلا أن التحولات العالمية، ومتطلبات التنمية والتحديث الاقتصادي، ووصول قيادة جديدة للحكم؛ فرضت على الصين التخلي تدريجياً عن النمط التقليدي الفردي والتسلطي في وضع السياسات واتخاذ القرارات المصيرية، فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر إدراكاً وإيجابية خلال السنوات الماضية بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل، فشعار " نمو الصين السلمي " أصبح مبدءاً للسياسة الخارجية الصينية في القرن الواحد والعشرين (دندان، 2008، 65).

من خلال تبني الصين أواخر سبعينيات القرن الماضي سياسة الانفتاح والتحديث، فتحت أسواقها الداخلية للشركات والمتعاملين الأجانب، وهذا معناه فتح الحدود التجارية والجمركية والسياسة والدبلوماسية لتعاملات دولية واسعة في الجهات الأربع من الكوكب، وبالمقابل، ومع النمو السريع لاقتصادها وحاجاتها لمزيد من الأسواق الخارجية، نشطت الدبلوماسية الصينية، حيث طوعت الصين سياستها الخارجية لخدمة نهضتها الاقتصادية، حيث تم التفاوض مع الدول والهيئات من أجل تسيير الأمور الاقتصادية، إما لتحرير التجارة الخارجية أو عقد الصفقات الاقتصادية، أو ضمان حق الوصول إلى الموارد الطبيعية والطاقة، وهو ما ظهر جلياً في العلاقات الصينية الأفريقية في السنوات الأخيرة، فمن أجل ضمان التزويد الدائم بالنفط والغاز، سعت الصين بشتى الوسائل المتاحة لأن تتواجد في مختلف الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما جعل الأمور تتأزم مع الولايات المتحدة الأمريكية (أوجانة 2016، 49).

يمكن القول إن أهم ما ميز السياسة الخارجية الصينية الحالية العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، من خلال انخراطها المتنامي في المنظمات الدولية، بهدف تحقيق النفع والفائدة للشعب الصيني الكبير، مثل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فبعد تبني الصين سياسة الانضمام إلى اقتصاد السوق والرغبة المتنامية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، تحتم عليها الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية والمؤسسات الدولية التي تشكل عصب هذا النظام، فبانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية،

سوف تؤدي بعض المهام وتجنّي الفوائد، وهو ما سوف ينمي صادراتها، فضلاً عن ضمان قدر كبير من التوسع من موقف الاستثمارات الأجنبية فيها (الجابوري 2002، 8).

كما عملت الصين على تعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، بما يخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن الصين الجديدة، في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عن الصين الشيوعية غير المندمجة في المجتمعات الدولية، وهو الهدف الذي يبدو أن الصين نجحت فيه بشكل كبير نسبياً من خلال تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل إسناد سياسة بكين لجملة من الخصائص، لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والأيدولوجية.

هذه المؤشرات تقدم تفسيراً إجرائياً لدوافع القلق لدى دوائر صناع القرار في العالم الغربي وبعض دول الجوار حول ما إذا كانت الصين تسعى إلى استخدام قوة سياسية متكافئة مع قوتها الاقتصادية الهائلة، وهو ما ترى فيه تهديداً للنظامين الإقليمي والعالمي (توفيق 2015، 400).

أهداف السياسة الخارجية الصينية

الصعود الصيني في العلاقات الدولية المعاصرة صعود سلمي، وقد تجلّى هذا لاعتمادها على سياسة خارجية تهدف إلى (عبد الكريم 2018، 31):

- تأسيس نظام اقتصادي وعالمي جديد عادل؛ فالصين تنكر بشدة القيادة الأحادية الأميركية للعالم، وترى ضرورة استبدال النظام القائم، حيث تصر على أنه يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضاً، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، ويجب إنشاء مفهوم جديد للأمن على أساس الثقة والمنفعة المتبادلة.

- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة، وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، انطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب، بغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيدولوجية.

- تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث، وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة والمساعدة والدعم المتبادل، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فعاليته.

لذا، يمكن توضيح أهداف السياسة الخارجية الصينية من خلال المحاور الثلاثة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية (أوجانة 2016، 50):

1. تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية.

2. التطوير العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، وتم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

3. تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، وتجسيد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوروبية والشرق الأوسط وأفريقيا.

وتقوم الصين بانتهاج سياسة الباب المفتوح حتى تبرز على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى في زيادة التبادلات التجارية الصينية وتدفق الاستثمارات الخارجية. ولذا، يمكن التوصل إلى أن أهداف السياسة الخارجية الصينية هي أهداف حيادية لا تسعى للتدخل في الشؤون الخارجية لأي دولة، وإنما فقط لتعظيم المنفعة بينها وبين الدول التي تقيم معها علاقات.

يتضح مما سبق أن ميدان السياسة الخارجية هو جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية، فهو أكثر تأثيراً بالمعضلات التي ميزت تطور المحاولات التنظيرية في العلاقات الدولية، مع كثرة وتنوع هذه المحاولات في السياسة الخارجية التي أفرزت تنوعاً وتناقضاً في الزوايا التي ينظر من خلالها كل طرف للسلوك الخارجي، فالفهم الموضوعي للسياسة الخارجية يتحقق عن طريق التركيز على البيئة الخارجية التي تتجزأ فيها الأهداف الخارجية للوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي، فبعد مرحلة الحرب الباردة، طرأت عدة تغييرات على الساحة الدولية، ما أدى إلى انتهاج سياسات دولية مختلفة عما سبق، مثل السياسة الخارجية الصينية التي تميزت بانفتاحها على العالم الخارجي، فأصبحت جماعية أكثر مما كانت عليه في السابق، بالإضافة إلى أنها تميزت بانتشار كبير وواسع من خلال اعتمادها على مبادئ التعايش السلمي، ومنها فصل البعد الاقتصادي عن البعد السياسي للسياسة الخارجية الصينية، وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان التي جعل منها نموذجاً في العلاقات الخارجية بين البلدان (عبد الكريم 2018، 32).

السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا

تعد الساحة الأفريقية ذات أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الصينية، من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها. وللصين إستراتيجية كبيرة في القارة الأفريقية، ورغم أن لها طابعاً اقتصادياً

وتجارياً، فإنها في طياتها تحمل أهدافاً أشمل، سياسية واقتصادية ودبلوماسية، ويمكن حصر أهم الأهداف والدوافع للسياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا في الآتي (عبد الكريم 2018، 50-52):

أولاً: تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة ومضمونة في أفريقيا، فقد أصبح نفط القارة الأفريقية من أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية الجديدة بها. ويأتي هذا الاهتمام منذ بداية التسعينيات في سياق اتباع الصين سياسة تنويع مصادر التزود بالنفط.

ثانياً: أهداف دبلوماسية للسياسة الصينية في أفريقيا، تتمثل بالتالي:

1. تهميش تايوان دبلوماسياً في أفريقيا: يعتبر هذا البعد من أهم أهداف السياسة الصينية في أفريقيا، لكن ما استجد في هذا العنصر هو سعي الصين الحديث لضم تايوان، فهذه القضية تعد من أهم العوامل التي تحدد الحركة الدبلوماسية والعسكرية للصين، وفي نفس الوقت، فهي تعمل على تهميش تايوان عالمياً، وبشكل خاص في أفريقيا، من أجل دفع هذه الأخيرة إلى عدم الاعتراف باستقلال تايوان وتأييد الموقف الصيني بشأن ضمها.

2. كسب التأييد الدبلوماسي الأفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة: يشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية لدى هيئة الأمم المتحدة أحد أهم الرهانات التي تعول عليها الصين.

3. سعي الصين لخلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب: يمكن أن نستكشف هذا من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي وتحليل وثيقة أديس أبابا التي قدمت خطة عملية للعلاقات مع القارة، وخلصت للقرار التالي: تأييد الصين لموقف أفريقيا حول التعددية في المجتمع الدولي والعمل معه من أجل الحفاظ على عالم متعدد حضارياً ينتهج أنماطاً تنموية مختلفة.

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الأفريقية:

أقدمت الصين على تحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية من خلال العديد من الوسائل، يُذكر منها:

أولاً: الوسائل الاقتصادية (حداد 2014، 16):

المساعدات الاقتصادية: اعتمد صانع القرار السياسي الصيني في مجال تحقيق أهدافه على المساعدات الاقتصادية تجاه أفريقيا، مثل منح الصين قرضاً لأنغولا خلال سنة 2005، بقيمة

ملياري دولار لتجديد البنية التحتية والمرافق، حيث وضعت عليها فائدة بقيمة 1.5% وعلى مدى 18 سنة بموجب عقدين بين الطرفين، بالإضافة إلى قيامها بعقد اتفاقيات مع الدول الأفريقية لتمويل مشاريعها.

الاستثمار: سعت الصين لاستخدام وسيلة الاستثمار كإحدى أهم الوسائل الاقتصادية للتعامل مع الدول الأفريقية، وتجلت ذلك في مجال النفط على وجه الخصوص، فالصين تستورد بحدود 24% من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الأفريقية حتى عام 2004.

عقد المنتديات والمؤتمرات: إن التوجه الصيني كان يستند في الأساس لرغبتها في التمرکز كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الإستراتيجي للتعاون مع دول الجنوب، وذلك من خلال عقدها لمؤتمرات ومنتديات الحوار والتعاون مع الدول الأفريقية.

ثانياً: الوسائل العسكرية:

لقد وجدت الصين في الدول النامية، لا سيما الدول الأفريقية، ميداناً حيويًا لتحقيق الطموح الإستراتيجي لها في طرح مفهوم الأمن الجديد، الذي يؤمن الصعود السلمي للصين، إذ تمنحها الدول الأفريقية صك الشرعية الدولية، بالإضافة إلى تحقيق هدف طويل المدى بإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ويحقق العدالة والمساواة بين أطرافه، فاستغلت الصين الظروف التي مرت بها الدول الأفريقية في تسوية النزاعات السياسية والقبلية بالتدخل السلمي للتهدئة من خلال تقديم المساعدات التنموية والمشاركة بقوات حفظ السلام، مثال ذلك في الكونغو وليبيريا والسودان (عبد الكريم 2018، 53).

السياسة الخارجية الصينية تجاه السودان

وجهت الصين اهتماماً كبيراً للسودان، باعتباره واحداً من البلدان الواقعة في شرق أفريقيا، التي ارتبطت بعلاقات وثيقة مع الصين، إذ يعود تاريخ العلاقة بين البلدين إلى عام 1959 عندما اعترف السودان من خلال وزير خارجيته الأسبق أحمد خير بجمهورية الصين الشعبية، على الرغم من الضغوط التي كانت تمارسها الولايات المتحدة تجاه الدول النامية والتهديد بقطع "المعونة" عن الدول التي لا تعترف بـ"تايوان"، إذ بقي السودان يرفض في كل عهده السياسية بعد الاستقلال، التعامل مع سياسات استبدال الفرع بالأصل، التي مثلتهما حالتا "تايوان" و"هونغ كونغ"، رغم أن السودان كان مربوطاً بمنطقة الجنيه الإسترليني والصناعة والسياسة البريطانيتين. وقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين خلال مختلف الحقب السياسية التي تعاقبت على حكم البلدين تطوراً مستمراً، وحقق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية

والتعليمية والصحية تطوراً ملموساً، إذ بقي البلدان في حالة اتصال دائم ومستمر (عبيد 2011، 85-86).

على الرغم من الخطاب الرسمي المتمثل في عدم التدخل الذي يميز العلاقات الخارجية الصينية تقليدياً، فإن المشاركة السياسية لبكين في الشؤون الداخلية للسودان، ومؤخراً لجنوب السودان، تتحدى حالياً امتثال بكين لمبادئها التي أعلنتها بانث شيلا. في الواقع، إن الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية السودانية، ولا سيما النفط، (ولا تزال تلعب) في تشكيل السياسة الصينية تجاه البلدين منذ أواخر التسعينيات، أظهر بوضوح كيف أعادت المصالح الإستراتيجية المقنعة، وكذلك الضغوط الدولية، إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الصينية السودانية بعد اكتشاف النفط، ما دفع المحللين الغربيين والصينيين المعاصرين إلى إعادة النظر في تعويذة الصين غير المتداخلة.

اكتشاف النفط السوداني والمصالح الصينية

تم اكتشاف احتياطات السودان من النفط أولاً في أوائل سبعينيات القرن الماضي، عندما سعى الرئيس النميري، الذي كان يحاول مواجهة الأزمة الاقتصادية السودانية الخطيرة، للحصول على مساعدة دولية لاستكشاف إمكانات البلاد السرية (Onnis 2011, 8)، في نفس الوقت، كانت سوق النفط الدولية تشهد تقلبات عديدة في الأسعار بسبب عدد من الأحداث التاريخية، مثل نهاية المعيار الذهبي الذي أعلنه نيكسون في عام 1971، وحرب عام 1973 التي تسببت في قيام الدول المصدرة للنفط (أوبك) بخفض إنتاج النفط وإعلان فرض حظر على الصادرات إلى الولايات المتحدة والدول الموالية لإسرائيل، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر النفط إلى أربعة أضعاف سعره بحلول أوائل عام 1974، ودفع البلدان المستوردة للنفط للبحث عن موردين بديلين بدلاً من دول أوبك، بسبب الآثار الخطيرة لهذه الزيادة المفاجئة على اقتصاداتها الداخلية (Hopkins 2007, 657).

ولمواجهة أزمة بلاده الاقتصادية، بحث الرئيس النميري عن شركاء أجنبية لمساعدة البلاد على التنقيب في أرضها، في ضوء العلاقة الخاصة التي طورتها الخرطوم مع بكين، فقد قرر أولاً أن يطلب من الصينيين الذين أثبتوا أنهم غير قادرين على تقديم التكنولوجيا المطلوبة، الأمر الذي دفعه للجوء إلى الأميركيين، ودخلت شركة النفط الأميركية "شيفرون" إلى الساحة السودانية عن طريق الحصول رسمياً على اتفاقية استكشاف موقعة مع الخرطوم في نوفمبر 1974 (Patey 2014, 14).

على الجانب السوداني، كان اكتشاف النفط الأول موضع ترحيب بحماس، سواء من جانب السلطة السودانية أو من قبل معظم السكان المحليين. وفي الواقع، استقبل السودانيون الشركة الأميركية استقبالاً حاراً منذ وصولها، حيث أظهرت التزاماً اقتصادياً وتقنياً كبيراً تجاه المشروع، ووفرت مرافق الحفر والإدارة على نطاق واسع. كما أنها تستخدم مقاولين دوليين قاموا بدورهم بتعيين مقاولين محليين من الباطن ليستفيد السكان المحليون، وقامت بإجراء العديد من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والمسوحات المغناطيسية الزراعية (Hopkins 2007, 661).

كان النفط منذ اكتشافه في صميم التنافس الاقتصادي والسياسي بين الخرطوم وجوبا (شمال السودان وجنوب السودان)، حيث ظلت السلطات الجنوبية مستبعدة بحزم من تشكيل سياسة النفط الوطنية، على الرغم من أن حقول النفط الرئيسية في الجنوب. ومن أجل التغلب على أي مصدر محتمل للحدة، منذ منح امتياز الاستكشاف لعام 1974، اعتاد المسؤولون التنفيذيون في شركة "شيفرون" على زيارة المجلس التنفيذي الأعلى الجنوبي (HEC) في جوبا بشكل منتظم لإبقاء أعضائها مطلعين على الوضع على أرض الواقع، فمنذ الاجتماع الأول كان من الواضح أن الخرطوم حاولت إبقاء السلطات الجنوبية في الظلام.

منذ اكتشاف أول أحواض النفط، أصبح الجو متوتراً للغاية، أي تميل الأحداث القادمة من الحقول إلى افتراض دلالات سياسية تؤدي إلى تفاقم العلاقات بين الخرطوم وجوبا، فالأولى شددت على استعدادها للحفاظ على سيطرتها الكاملة على حقول النفط. أما السلطات الجنوبية، فكانت تسعى لإيجاد مجال لإسماع صوتها. وأصبح الجو أكثر توتراً، حيث أعلن الرئيس النميري عزمه بناء مصفاة لتكرير النفط في كوستي في الشمال، معتبراً أن بانتيو هو الموقع المخطط له أصلاً سيكون في وسط اللامكان، يضاف إلى هذا قيام الرئيس السوداني بإبعاد عائدات الضرائب عن السلطات الجنوبية، لمنعها من بناء المصفاة، ونتيجة لذلك، تحول الحماس المبدئي الذي يتقاسمه سكان الجنوب بمجرد اكتشاف أولى علامات الزيت إلى الإحباط والغضب. ولم تكن المحاولات التي قامت بها الشركة الأميركية لإرضاء الجنوبيين من خلال توفير وظائف جديدة ودورات تقنية، كافية لمنع "شيفرون" من التورط في ديناميات الحرب الأهلية العنيفة التي توجت بالهجوم المسلح على روكونا عام 1984 (Nyot Kok 1992,) (108).

سعي الصين للحصول على النفط السوداني

تعززت العلاقات الصينية السودانية بشكل كبير، حيث اعتبرت جمهورية الصين الشعبية أن الدولة الأفريقية، هي الفرصة المناسبة لتلبية سعيها للحصول على الموارد الطبيعية وحاجة شركات النفط الوطنية إلى التدويل. وأثبتت الحالة السودانية التي كانت تعتبر بمثابة اختبار مبكر لتصدير كل من الخبرة والقوة العاملة الصينية أنها مجزية للغاية. ومنذ أن وصل البرميل الأول من النفط السوداني إلى السوق الدولية في عام 1999، تحسنت العلاقات الصينية السودانية بشكل متزايد، حيث إن تطوير صناعة النفط السودانية كان -وما زال- في صميم المصالح الإستراتيجية بين البلدين.

كانت صياغة هذه الشراكة الجديدة ضمن نهج صيني جديد تجاه العالم الخارجي الذي بدأ في التبلور من أواخر الثمانينيات. في الواقع، مهدت سياسة "الإصلاحات والانفتاح" التي طبقها دنغ شياو بينغ منذ أواخر السبعينيات الطريق لإعادة معالجة السياسة الخارجية للصين، التي تم تخفيف دوافعها الأيديولوجية لصالح تعزيز مبادئ اقتصادية وسياسية أكثر براغماتية، وفي أواخر الثمانينيات، تحول المبدأ التوجيهي للنهج الصيني تجاه أفريقيا من "المثالية الأيديولوجية إلى المثالية العملية، ومن الأممية غير المشروطة، إلى أولوية المصلحة الوطنية" (Wenping 2006, 1).

بدافع أولي من تطور صناعة النفط المحلية، بدأ الوجود الصيني في السودان منذ أوائل التسعينيات يزداد عمقاً من حيث التداعيات الإستراتيجية والسياسية على حد سواء، ما يشكل تحدياً للخطاب الرسمي للصين بعدم التدخل وسيادة الدولة، ففي عام 1989، بدأت بكين في التعامل مع نظام الجبهة القومية الإسلامية الذي تم تشكيله مؤخراً بقيادة الجنرال البشير، وأصبحت المحافظة على مصالحها الإستراتيجية أكثر وأكثر تتشابك مع بقاء الجبهة القومية الإسلامية ثم نظام حزب المؤتمر الوطني، وتم دمج جمهورية الصين الشعبية في تسيير كل من الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية السودانية، ما أدى إلى أن خطابها الرسمي أثبت أنه غير كافٍ لتزايد حجم مشاركتها داخل البلاد (Onnis 2011, 65).

بقدر ما يتعلق الأمر بالدبلوماسية النفطية الصينية، التي تم تعريفها أيضاً بأنها "المجال الأكثر أهمية والنتيجة التي تؤثر فيها الصين في السودان"، حيث إن المصالح النفطية للصين قد صاغت سياستها تجاه البلاد في الغالب، خاصة فيما يتعلق بعدم التدخل والسيادة، بعد التعامل مع نظام الجبهة القومية الإسلامية في وقت كانت فيه الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب مستمرة، وكانت البلاد تعاني من عقوبات اقتصادية شديدة وعزلة دولية؛ لم تثبت جمهورية

الصين الشعبية فقط استعدادها لتحمل مخاطر أمنية أكبر من سابقتها الأميركية باسم مصالحها الوطنية، ولكن أيضاً لتقديم بديل موثوق ومختص لمجتمع العالم الثالث الراغب في تحرير أنفسهم من التبعية الغربية، وفي تطور صناعة النفط السودانية، أظهرت الصين أنها اكتسبت خبرة فنية وقدرات عمل مثيرة للإعجاب، ما جعل السودان مثلاً ناجحاً لما ينبغي أن يبدو عليه التعاون بين الشمال والجنوب، الذي تمت ترقيته للغاية، ومع ذلك، فقد أظهرت حالة السودان أيضاً كيف سمحت استثمارات الصين المتزايدة لنظام استبدادي مثل حزب المؤتمر الوطني بالاحتفاظ بسلطته مع تأجيج اقتصاد الحرب السوداني في سياق النزاع الأهلي بين الشمال والجنوب. وبحلول بداية القرن الجديد، كانت العلاقات الصينية السودانية تتقدم على نحو متزايد في زواج متبادل للمهتمين بالعلاقة بينه وبين النفط، ولكنه ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد كانت الضرورات الإستراتيجية الصينية هي الدوافع الكامنة وراء معظم سياسة البلاد تجاه السودان، التي شكلت أيضاً سياستها الناتجة باحترام محدد للسيادة وعدم التدخل (-Large 2007, 57).

في نوفمبر 1990، وفي الوقت الذي يكافح فيه السودان من أجل البحث عن مستثمرين خارجيين محتملين، زار الرئيس السوداني البشير جمهورية الصين الشعبية، وسرعان ما اكتشف أن المصالح الإستراتيجية للبلدين كانت -بأي حال من الأحوال- مكملة بعضها لبعض، إذ كانت الصين تحاول، من ناحية، تنويع مورديها الخارجيين للنفط، ومن ناحية أخرى، كان السودان يتطلع إلى تطوير صناعة النفط التي ظلت قائمة منذ فترة طويلة بعد مغادرة الشركات الغربية للبلاد. وعلى الرغم من بعض الشكوك المبكرة حول التوجه الإسلامي لحكومة الجبهة القومية الإسلامية التي تم تشكيلها مؤخراً، والتي عرضها الرئيس جيان زيمين (Large 2008, 94). وبحكم الخطاب الرسمي بعدم التدخل، سادت المصالح الاقتصادية الصينية في النهاية على الولاء السياسي، وصفقة الأسلحة الممولة من إيران بحوالي 300 مليون دولار تم الاتفاق عليها بين بكين والخرطوم في عام 1991، سهلت قرار لجان المقاومة الشعبية لدخول صناعة النفط السودانية (Large 2008, 94)، وبعد عدة اجتماعات رسمية رفيعة المستوى عقدت في أوائل التسعينيات، وقعت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC في عام 1995 اتفاقية مع حكومة السودان لاستكشاف وتطوير بلوك 6 على طول الحدود بين دارفور وكردفان. وفي سبتمبر من نفس العام، منحت الصين هذا البلد الأفريقي قرضاً بشروط ميسرة تبلغ قيمته حوالي 1.84 مليار دولار أميركي، يليه قرض آخر بقيمة 12 مليون دولار أميركي أقر به بنك EXIM

الصيني المملوك للدولة لتمويل بعض الاستكشافات التجريبية الأولية لشركة CNPC التي تقوم بها في السودان (Patey 2014, 95).

استمر إنتاج النفط في الزيادة باستمرار مع اكتشاف حقول نفط جديدة. وفي عام 2000، وصل إنتاج البلاد إلى 180 ألف برميل يومياً، ما جعل الخرطوم خامس منتج للنفط جنوب الصحراء، وبحلول نهاية القرن الماضي، كان السودان يعتبر "موقد العالم"، وكانت مشاركة الصين في نمو مستمر، وكذلك مصالحها الاقتصادية والأهمية الإستراتيجية للبلاد الأفريقي لبكين. وفي عام 2007، وصل إنتاج النفط في السودان ما يقارب نصف مليون برميل يومياً، والاحتياطي وصل لقيمة 6.7 مليار برميل، وبذلك، أصبح السودان ثالث أكبر منتج للنفط جنوب الصحراء بعد نيجيريا وأنغولا (Patey 2014, 106-109).

لم تقتصر هذه الشراكة الاقتصادية المربحة على صناعة النفط، حيث تم تشجيع عدد كبير من الشركات التابعة الصينية على دخول البلاد والاستفادة من عرض السوق والاحتياجات المتزايدة للبلاد من البنى التحتية أو منشآت سطح حقول النفط. كان هذا، على سبيل المثال، حال شركة تشونغ يوان لهندسة البترول المحدودة (ZPEB) ومكتب الاستكشافات الجيوفيزيائية المحدودة (BGP)، وشركة جريت وول لحفر الآبار (GWDC)، التي دخلت البلد الأفريقي من خلال CNPC، وانتهى الأمر بالسيطرة على جميع مستويات صناعة النفط السودانية، وبحلول عام 2007، كان هناك حوالي 12000 عامل صيني يعملون في السودان، سواء في صناعة النفط أو البناء أو الخدمات، علاوة على ذلك، شاركت الشركات الصينية أيضاً في تخطيط وبناء السدود في أعقاب رغبة الخرطوم في تطوير "برنامج سد السودان" الطموح (Patey 2014, 113).

كانت النتيجة الأكثر بروزاً لمشاركة الصين الضخمة في صناعة النفط السودانية، هي أن المصالح الإستراتيجية لجمهورية الصين الشعبية، تداخلت مع مصير قيادة حزب المؤتمر الوطني. وقد تأكد ذلك من خلال الاجتماعات رفيعة المستوى المستمرة والتجمعات الرسمية بين أعضاء الحزب الشيوعي الصيني ونظرائهم السودانيين، التي عقدت خلال تسعينيات القرن الماضي، وبداية القرن الحالي بهدف تعزيز تعاونهم ومصالحهم المتبادلة. وبعد أن زار الرئيس البشير بكين في عام 2006 أثناء منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ذهب الرئيس الصيني هو جين تاو إلى الخرطوم في عام 2007. وعشية انفصال جنوب السودان، في يونيو 2011، دعا الرئيس الصيني البشير إلى زيارته الزيارة الرسمية الرابعة للبلاد الآسيوي، التي أكد خلالها الزعيم السوداني أن بلاده "واصلت تبادل الزيارات على جميع المستويات، من المستوى الرئاسي إلى

المستوى الوزاري والمستويات المختلفة الأخرى"، وأن الزيارة كانت "استمراراً للعلاقات المتميزة بين السودان والصين، التي ظلت ودية وتقدمية"، وبالمثل، تم دمج بكين في الديناميات السياسية الداخلية السودانية، حيث قدمت دعماً خارجياً مؤثراً وقادراً على إغاثة الدولة الأفريقية من العزلة الدولية والركود الاقتصادي الذي تحولت إليه في أواخر التسعينيات (Large 2008A, 3). لقد كان الوجود الصيني في السودان مدفوعاً بالسعي لتحقيق الأمن النشط في البلاد. ومع ذلك، أدى الدور المتزايد لشركات النفط الصينية في تطوير صناعة النفط السودانية، مع مرور الوقت، إلى تداخل مصالح الدولتين وتعزيز بعضها بعضاً، ما أدى إلى مزيج من السياسيين والاقتصاديين والسياسيين. وأضافت العوامل الجيوسياسية تعقيدات إلى مجرد تطوير تجارة النفط، ما مهد الطريق لسياسة الاعتماد المتبادل والتدخل المتبادل بين البلدين (Jakobson and Daojiong 2006, 71).

الخاتمة:

حاول هذا البحث إثبات فرضية أن إدارة الصين للعلاقات مع السودان تقدم مثلاً ملموساً على مشاركة جمهورية الصين الشعبية المتزايدة في البلدان الأفريقية، وما يترتب على ذلك من ضرورة إعادة تحديد مبادئ التعايش السلمي، التي تميز -وما زالت تفعل- سياسة البلاد الخارجية في ضوء كل من مصالحها الجيوإستراتيجية الأكثر تبعية، والنفوذ المتزايد لقوة عالمية كبرى.

ففي أوائل السبعينيات، كانت جمهورية الصين الشعبية تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع مجتمع العالم الثالث من أجل الاعتراف بالممثل الوحيد للصين في الأمم المتحدة. بعد ذلك، وعلى الرغم من فترة الإصلاحات والانفتاح التي أطلقها دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينيات، نجحت بكين في تطوير علاقاتها مع مجموعة واسعة من القادة الأفارقة المستعدين لتحرير أنفسهم من التبعية الغربية الطويلة، بطرح نفسها (بكين) النموذج الاقتصادي والتنموي البديل الذي يمهد الطريق لتعاون مجزٍ متبادل قائم على المنافع الاقتصادية في مقابل إمدادات الموارد الطبيعية. كما كافحت جمهورية الصين الشعبية باستمرار لجعل مبدأ عدم التدخل متوافقاً مع مصالحها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية المتنامية.

وكما ذكر في السابق، فإنه على الرغم من أن السودان كان من أوائل الدول الأفريقية التي قامت رسمياً بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية في عام 1959، فلم يبدأ البلدان في تطوير علاقاتهما الثنائية إلا في أوائل السبعينيات. وجاء ذلك نتيجة لتحول النميري المعادي للسوفييت،

الذي حدد العلاقات الصينية السودانية لتتطور أيديولوجياً واقتصادياً على حد سواء، ما سمح للبلد بأن يصبح أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين والمساهمين في المساعدات الخفيفة. ولكن بمجرد اكتشاف حقول نفط ثابتة في السودان في أواخر سبعينيات القرن الماضي بفضل مساعدة بعض الشركات الغربية، يبدو أن الأمور بدأت تتغير بالنسبة للرئيس النميري، الذي بدا وكأنه ينتبأ بإمكانية استعادة الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على البلاد لعقود. في أوائل الثمانينيات، اختفت جميع الأحلام تحت ضغط قضية أمنية بفعل اندلاع أعمال القتال بين الشمال والجنوب، ما تسبب في مغادرة الشركات الغربية للبلاد وبقاء كميات هائلة من النفط السوداني دون استغلال حتى أوائل التسعينيات، حتى جاء الصينيون، في نفس الوقت الذي كانت تبحث فيه الخرطوم عن شركاء دوليين على استعداد للاستثمار في صناعة النفط السودانية الصاعدة. من ناحية أخرى، كانت جمهورية الصين الشعبية تعتبر الدولة الأفريقية الفرصة المناسبة لتلبية سعيها المتزايد نحو الموارد الطبيعية وحاجة شركات النفط الوطنية إلى التدويل.

ومنذ تصدير أول برميل نفط سوداني إلى السوق الدولية عام 1999، أصبحت مصالح الصين متداخلة أكثر فأكثر مع بقاء القيادة السودانية، وبالتالي، تعتمد على قدرة الخرطوم على إدارة قضاياها التي لم يتم حلها بعد الاستعمار، والتي أصبحت بالضرورة جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية بكين الأمنية الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع

رسائل الماجستير

أوجانة، عبد الرحمن. 2017. الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991-2016. رسالة ماجستير غير منشورة. ورقلة: جامعة ورقلة.

دندان، عبد القادر. 2008. الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006. رسالة ماجستير غير منشورة. بتانة: جامعة الحاج لخضر.

عبد الكريم، شريف. 2018. تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الأفريقي - بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير غير منشورة. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

المجلات

توفيق، حكيمي. 2015. موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي. مجلة المفكر. العدد 12: 392-408.

الجابوري، مخيف جاسم حمد. 2002. الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 2. العدد 3.

حداد، شفيعة. 2014. الحضور الصيني في أفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجاً، مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد (10): 13-27.

حسين، أحمد، 2016، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، مجلة سياسات عربية، عدد 20، 12.

عبيد، منى حسين. 2001. السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان نموذجاً. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد (29): 71-93.

المصادر الأجنبية:

Hopkins, Peter. 2007. The Kenana Handbook of Sudan. New York: Routledge is an imprint of Taylor & Francis.

Large, D. 2008. "China and the Contradictions of Non-Interference in Sudan". Review of African Political Economy. Vol. 35. No. 115: pp. 93-106.

Large, D. 2008A. "Sudan's Foreign Relations With Asia,

Institute for Security Studies”. Paper 158. (February).

Onnis, B. 2011. China in the International Relations. Roma: Quality Paperbacks.

Patey, L. 2014. The New Kings of Crude. China, India, and the Global Struggle for Oil in Sudan and South Sudan. London: Hurst & Company.